



تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة
الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية
الدورة الرابعة، الجلسة الخامسة والأربعون



 Columbia Law School

SMITH FAMILY
HUMAN RIGHTS CLINIC



مواطنة
لحقوق الإنسان



COLUMBIA LAW SCHOOL

HUMAN RIGHTS CLINIC

تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة

الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية

الدورة الرابعة، الجلسة الخامسة والأربعون

مقدم من قبل:

مواطنة لحقوق الإنسان:

رضية المتوكل، ralmutawakel@mwatana.org

عبد الرشيد الفقية، alfaqr@mwatana.org

علي مياس، amyas@mwatana.org

عيادة سميث لحقوق الإنسان التابعة لكلية الحقوق بجامعة كولومبيا:

سارة كنكي، sarah.kunckey@law.columbia.edu

بريانكا موتابارثي، Priyanka.motaparthi@law.columbia.edu

ستيفاني جوشينغ، smg2271@columbia.edu

تاريخ التقديم: 18 يوليو 2023

مواطنة لحقوق الإنسان هي منظمة يمنية مستقلة، تركز جهودها للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها من خلال إجراء تحقيقات وأبحاث ميدانية دقيقة وموضوعية في انتهاكات حقوق الإنسان. كما تقوم مواطنة بتوفير الدعم القانوني للضحايا وتسعى لتحقيق المساءلة والإنصاف، بالإضافة إلى المناصرة والتوعية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان داخل اليمن وخارجه. لمزيد من المعلومات، يمكنك زيارة الموقع التالي: <https://mwatana.org/ar>

عيادة سميث لحقوق الإنسان هي إحدى العيادات القانونية التابعة لكلية الحقوق بجامعة كولومبيا. تعمل العيادة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتثقيف الجيل القادم من المدافعين عن العدالة الاجتماعية. تقوم العيادة بإجراء التحقيقات، وتقديم التحليل القانوني والسياسي، ورفع الدعاوى القضائية، والتدريب، والمناصرة. لمزيد من المعلومات، يمكنك زيارة موقع العيادة التالي:

<https://www.law.columbia.edu/academics/experiential/clinics/smith-family-human-rights-clinic>

I. الملخص

تقدم مواطنة لحقوق الإنسان (مواطنة) وعبادة سميث لحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا (العبادة) هذا التقرير المشترك للاستعراض الدوري الشامل لسجل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان.

في مارس 2015، قادت المملكة العربية السعودية، جنباً إلى جنب مع الإمارات العربية المتحدة، تحالفاً عسكرياً من الدول للتدخل في النزاع المسلح في اليمن نيابة عن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في عهد الرئيس هادي. بعد ما يقرب من تسع سنوات من بداية الصراع في سبتمبر 2014، تعد اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم¹، وتقدر الأمم المتحدة أن الحرب قد أودت بحياة أكثر من 377000 شخص². وفي حين أن الهدنة التي بدأت في 2 أبريل 2022 وانتهت رسمياً في 2 أكتوبر 2022 أدت إلى استمرار وقف الأعمال العدائية والتقدم نحو السلام³، إلا أن العنف استمر خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير في هذه الدورة. يمكن أن يُعزى الكثير من هذا العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة إلى المملكة العربية السعودية. طوال فترة النزاع، نفذ التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات عمليات أدت إلى نمط واسع النطاق وبشكل منهجي من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان⁴. تشمل هذه الانتهاكات، على سبيل المثال لا الحصر، الهجمات الجوية العشوائية وغير المتناسبة التي أسفرت عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتدمير الأعيان المدنية، وتقييد المساعدات الإنسانية الأساسية، والتجويع كوسيلة من وسائل الحرب، والاعتقالات التعسفية، والهجمات على المهاجرين. وعلى مدار الصراع، عملت المملكة العربية السعودية وشركاؤها في التحالف وبوتيرة عالية لإحباط أي جهد للمساءلة، مع عدم محاسبة الجناة المسؤولين عن أفعالهم، واتخاذ إجراءات لمنع الضرر في المستقبل، وتوفير سبل الانتصاف وتقديم التعويضات اللازمة للمتضررين.

¹ "شرح الأزمة اليمنية"، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، 14 يوليو 2022،

<https://www.unrefugees.org/news/yemen-crisis-explained/#:~:text=After%20seven%20years%20of%20war,has%20never%20been%20more%20acute>

² تايلور حنا وآخرون، تقرير "تقييم أثر الحرب في اليمن: مسارات التعافي"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ص 44، نوفمبر 2021. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-10/Impact%20of%20War%20Report%203%20-%20QR_0.pdf

³ إحاطة مقدمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غرونديبرغ، مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن

<https://osesgy.unmissions.org/briefing-united-nations-security-council-special-envoy-yemen-hans-grundberg-9>

⁴ تقرير "العودة إلى الصفر": قضية تعويضات المدنيين في اليمن، مواطنة لحقوق الإنسان وعبادة الأرد لوونستين الدولية لحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة ييل، 73 (28 يونيو 2022)، <https://mwatana.org/wp-content/uploads/2022/06/Returned-To-Zero-Report-2022-En-1.pdf>

II. الهجمات الجوية: الضحايا المدنيون والهجمات على الأعيان المدنية

خلال الفترة ما بين يناير 2019 وديسمبر 2022، وثقت مواطنة 143 غارة جوية غير قانونية ضد المدنيين والأعيان المدنية.⁵ وقد يصل عدد من هذه الحالات إلى حد انتهاك الحق في الحياة والصحة والتعليم والمستوى المعيشي اللائق. علاوة على ذلك، ونظرًا لقدرة مواطنة المحدودة، فضلاً عن التحديات الأمنية في الوصول إلى مناطق مختلفة من البلاد، فإن هذا العدد لا يمثل سوى جزء صغير من الهجمات الجوية التي يحتمل أن تكون غير قانونية والتي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

في حين توقفت الأعمال العدائية العسكرية إلى حد كبير منذ دخول الهدنة الرسمية حيز التنفيذ في أبريل/نيسان 2022، وحتى بعد انتهائها رسمياً في أكتوبر/تشرين الأول 2022، لم تحقق المملكة العربية السعودية بعد في هذه الانتهاكات بطريقة موثوقة أو تقدم معلومات كافية عن التحقيقات التي أجرتها بالفعل.

الخسائر في صفوف المدنيين والحق في الحياة

كطرف في النزاع المسلح في اليمن، فإن المملكة العربية السعودية وبما يتعلق بحقوق الإنسان ملزمة باحترام الحق في الحياة لجميع أولئك الموجودين في اليمن.⁶ "يتطلب القانون الدولي الانساني من جميع أطراف النزاع التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية... واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل من الضرر الذي يلحق بالمدنيين".⁷ وتوجد هذه الالتزامات في أي مكان تمارس فيه القوات السعودية "السيطرة الفعالة على الأنشطة التي تسببت في الأضرار وما يترتب على ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان".⁸

تشير النتائج التي توصلت إليها مواطنة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان بقوة إلى أن المملكة العربية السعودية انتهكت التزاماتها في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في الحياة من خلال تنفيذ الهجمات الجوية في اليمن.⁹ تشمل الأمثلة المحددة التي حققت فيها مواطنة والتي تثير مخاوف قانونية كبيرة، ما يلي:

- في أواخر يناير 2022، نفذ التحالف ثلاث هجمات في اليمن، مما أسفر عن مقتل 80 مدنيًا على الأقل، من بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة 156 آخرين، من بينهم طفلين. استهدفت إحدى الهجمات التي نفذت في 20 يناير البنية التحتية الحيوية؛ حيث أصابت ودمرت مبنى للاتصالات في الحديدة، مما تسبب في انقطاع شبه كامل للإنترنت لمدة خمسة أيام. وأسفر الهجوم عن مقتل خمسة مدنيين، من بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة 20 آخرين. وفي اليوم التالي، في 21 يناير/كانون

⁵. بين مارس/ آذار 2015 وأغسطس/ آب 2021، وثقت "مواطنة" ما يقرب من 579 غارة جوية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات في اليمن تسببت في إلحاق أضرار بالمدنيين، بما في ذلك مقتل وإصابة آلاف المدنيين في 19 محافظة يمنية. تقرير "صناع التجويع"،

مواطنة لحقوق الإنسان، ص 127، 1 سبتمبر 2021. <https://mwatana.org/en/starvation-makers/>.

⁶ المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع (صدقت عليها المملكة العربية السعودية في 18 مايو/ أيار 1963)، البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف (صدقت عليه السعودية في 21 أغسطس/ آب 1987)...

⁷ التقرير السنوي: "بلد يتداعى: حالة حقوق الإنسان في اليمن 2021"، مواطنة لحقوق الإنسان، ص 46، نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. <https://mwatana.org/en/falling-apart/>.

⁸ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فتوى استشارية 23 OC-23/17، Series A No. 2017. أشارت مواطنة إلى أن

التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات العربية المتحدة لديه "سيطرة شبه حصرية على القوة الجوية في الصراع"، تقرير: "نزع الإبرة الوريدية وبدأت بالجرى: هجمات أطراف النزاع على القطاع الصحي في اليمن، تقرير مواطنة لحقوق الإنسان (2020)، ص 33، متاح على

الرابط: <https://mwatana.org/en/i-ripped-iv-out-of-my-arm/>.

⁹ في عام 2021 وحده، وثقت "مواطنة" ما لا يقل عن 24 غارة جوية نفذها التحالف بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة في ثماني محافظات يمنية. وأدت هذه الهجمات إلى مقتل ما لا يقل عن 28 مدنيًا، من بينهم ثمانية أطفال وامرأتان، وإصابة 46 مدنيًا على الأقل. التقرير السنوي "بلد يتداعى"، 46.

الثاني، يبدو أن التحالف قد استخدم صاروخًا موجّهًا بالليزر من صنع رايتيون لاستهداف منشأة احتجاج في صعدة.¹⁰ وأفاد عاملون طبيون من المستشفيات التي استقبلت المصابين لمواطنة لحقوق الإنسان أنهم عالجوا 162 مصابًا وأن 82 شخصًا لقوا حتفهم.¹¹

• في 24 ديسمبر 2021، أسقط التحالف أربع قنابل استهدفت مجمعًا يضم فرع الإنشاءات والتركيب التابع للمؤسسة العامة للاتصالات في محافظة المحويت. أصابت القنبلة الأولى مستودعًا ودمرته؛ وأصابت القنبلة الثانية مستودعًا آخر دون أن تنفجر؛ أصابت القنبلتان الثالثة والرابعة دار ضيافة ودار حراسة، على التوالي. وأدى الهجوم إلى مقتل ثلاثة مدنيين، من بينهم طفل واحد، وإصابة سبعة آخرين.¹²

• في 12 يوليو 2020، شن التحالف غارة جوية في قرية الجشام في مديرية وشحة بمحافظة حجة أسفرت عن مقتل تسعة مدنيين، من بينهم ستة أطفال، وإصابة أربعة مدنيين. استهدف الصاروخ الذي يقدر وزنه بـ 250-500 كجم منزلًا، مما أدى إلى انهياره بينما كان السكان بداخله. قال شاهد عيان تمت مقابلته بشأن الهجوم بشكل بياني: "حملنا الضحايا الذين قُتلوا ووضعناهم على الملاءات. لم نجد سوى رأس وكثف الفتاة البالغة من العمر 19 عامًا ولكننا لم نجد بقية جسدتها".¹³

الهجمات على الأهداف المدنية والحق في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة اللائق

بموجب القانون الدولي الإنساني، من غير القانوني مهاجمة الأشياء الضرورية لبقاء المدنيين أو تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الفائدة، بما في ذلك المناطق الزراعية لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل ومنشآت وإمدادات مياه الشرب.¹⁴ كما يضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان للأفراد الحق في مستوى معيشي لائق لصحتهم ورفاههم، بما في ذلك الغذاء والسكن والرعاية الطبية وكذلك الحق في التعليم.¹⁵

وجدت التحقيقات التي أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى أن الهجمات الجوية التي تقودها السعودية في اليمن لم تتسبب فقط في خسائر فادحة في أرواح المدنيين ولكنها أدت أيضًا إلى أضرار مدمرة للبنية التحتية المدنية الحيوية في جميع أنحاء البلاد. تشير هذه النتائج إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.¹⁶ اعتبارًا من عام 2021، لم يعد يعمل إلا نصف المرافق الصحية في اليمن،¹⁷ وفي الفترة ما بين سبتمبر 2021 وأغسطس 2022، وثقت مواطنة خمس هجمات على المرافق الطبية والموظفين الطبيين من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات.¹⁸ علاوة على ذلك،

¹⁰ أفاد تحقيق أجراه التحالف بقيادة السعودية والإمارات بأن الهجوم كان على منشأة عسكرية، ولكن لم تجد مواطنة لحقوق الإنسان ولا هيومن رايتس ووتش أي دليل يدعم هذا الادعاء. اليمن: الجولة الأخيرة من الهجمات التي تقودها السعودية والإمارات تستهدف المدنيين، هيومن رايتس ووتش (18 أبريل 2022)، <https://www.hrw.org/news/2022/04/18/yemen-latest-round-saudi-uae-led-attacks-targets-civilians>.

¹¹ نفس المرجع.

¹² تقرير "بلد يتداعى"، الحاشية رقم 7 أعلاه، ص 47.

¹³ لم يتبقى جسد أو جثة واحدة مكتملة، مواطنة لحقوق الإنسان وباكس للسلام، 26 ديسمبر 2022، <https://mwatana.org/wp-content/uploads/2022/12/Not-a-single-body-in-one-piece-Ar-1.pdf>

¹⁴ البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف.

¹⁵ قرار الجمعية العامة 217 (ألف د-3) المؤرخ في (10 كانون الأول/ديسمبر 1948)، المادة 25 و26.

¹⁶ "نزع الإبرة الوريدية وبدأت بالجري"، الحاشية رقم 8 أعلاه، ص 9.

¹⁷ "القطاع الصحي في اليمن - مذكرة سياسة عامة"، البنك الدولي، 14 سبتمبر/أيلول 2021،

<http://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/health-sector-in-yemen-policy-note>

¹⁸ الحاجة الملحة والضرورية لإنشاء آلية مساءلة لليمن، مواطنة، 19 سبتمبر/أيلول 2022، <https://mwatana.org/en/sep2022/>

تم تدمير ما يقرب من 3000 مدرسة أو إلحاق أضرار بها أو استخدامها لأغراض غير تعليمية منذ عام 2021،¹⁹ وفي الفترة ما بين يناير 2019 وديسمبر 2022، وثقت مواطنة سبيع هجمات للتحالف بقيادة السعودية والإمارات على المدارس.²⁰ يعاني أكثر من 80 في المائة من سكان البلاد الآن من الحصول على الغذاء والخدمات الصحية الكافية.²¹ أخيرًا، ونظرًا للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه في اليمن، يعمل النظام بكفاءة أقل من 5٪، مما يحد من وصول الناس إلى المياه والصرف الصحي.²²

- في 8 مارس 2020، أسقط التحالف بقيادة السعودية والإمارات قنبلتين على مدرسة درب الأشراف الابتدائية في مديرية مجزر بمحافظة مأرب. أدى الهجوم إلى هدم المدرسة بالكامل. وصف أحد الشهود أن "المدرسة كانت واحدة من أفضل المدارس في منطقة مجزر. أما اليوم، فقد تحولت إلى كومة من الأنقاض".²³

¹⁹ "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، ديسمبر/ كانون الأول 2022، <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-needs-overview-2022-april-2022>.

²⁰ مقابلات وزيارات ميدانية أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في الفترة ما بين 12 مايو 2019 و26 مارس 2022.

²¹ نزعت الإبرة الوريدية وبدأت بالجري"، الحاشية رقم 13 أعلاه، ص 12.

²² نفس المرجع.

²³ التقرير السنوي "مأساة بلا عدالة"، مواطنة لحقوق الإنسان، ص 89، 2020. <https://mwatana.org/wp-content/uploads/2021/09/Human-Rights-in-Yemen-in-2020-Ar.pdf>

III. القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية

تشير التحقيقات التي أجرتها مواطنة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت المملكة العربية السعودية على تقييد الوصول إلى الإغاثة الإنسانية في اليمن من خلال فرض عوائق على الموانئ البحرية والمطارات والحدود البرية لليمن. في حين أن هذه القيود قد انخفضت منذ بداية وساطة الأمم المتحدة في أبريل 2022، إلا أنها لم تتوقف تمامًا، وفشلت المملكة العربية السعودية في تحمل المسؤولية عن أي قيود فرضتها.

من يناير 2019 إلى أغسطس 2022، وثقت مواطنة ما لا يقل عن ثلاث وقائع لمنع وصول المساعدات الإنسانية من قبل التحالف بقيادة السعودية/الإمارات العربية المتحدة.²⁴ وتعد هذه العوائق بمثابة انتهاكات للحق في الحياة والغذاء والصحة، ومن المحتمل أن تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي بعض الحالات، قد ترقى إلى جرائم حرب. فهي تؤثر على أكثر من 23.4 مليون يمني - أي ما يقرب من ثلثي سكان البلاد - الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.²⁵

تشمل القيود الرئيسية ما يلي:

- أغلق التحالف بقيادة السعودية والإمارات مطار اليمن الرئيسي، مطار صنعاء، في عام 2016 أمام الرحلات التجارية والإنسانية.²⁶ أدى هذا الإغلاق إلى منع المدنيين من الوصول إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة غير المتوفرة داخل البلاد.²⁷ منذ الهدنة، أعيد فتح المطار ونقلت 97 رحلة ما يقرب من 50,000 مسافر بين صنعاء وعمان، لكن مقدار الرحلات القادمة والمغادرة لا تزال محدودة.²⁸
- من مارس إلى يونيو 2021، قيد التحالف دخول 13 سفينة شحن تحمل أكثر من 350 ألف طن متري من مشتقات الوقود إلى ميناء الحديدة.²⁹ علاوة على ذلك، في 27 يونيو 2021، منعت سفينة شحن تحمل ما يقرب من 9000 طن متري من الغاز البترولي من الدخول.³⁰ هذه الموارد ضرورية لمختلف الوظائف داخل قطاعي الصحة والخدمات.³¹
- في 21 مارس 2021، أصابت غارتان جويتان للتحالف ميناء الصليف للحبوب في محافظة الحديدة. لم تتسبب الغارتان بإصابة خمسة موظفين فحسب، بل ألحقت أضراراً بسكن إقامة العمال ومستودع تابع للشركة اليمنية الدولية للصناعات الغذائية المحدودة أيضاً.³²

²⁴ مقابلات وزيارات ميدانية أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان بين يناير 2019 وأغسطس 2022.

²⁵ "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن"، الحاشية رقم 19 أعلاه، <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-needs-overview-2022-april-2022>.

²⁶ نفس المرجع.

²⁷ حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والإساءات منذ أيلول/سبتمبر 2014، التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، A/HRC/39/43 المرفق الثاني، الفقرات 25-30، 17 أغسطس/ آب 2018.

²⁸ هانز غرونديبرغ، إحاطة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، <https://osesgy.unmissions.org/briefing-united-nations-security-council-special-envoy-yemen-hans-grundberg-9>.

²⁹ حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014، تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان، A/HRC/48/20 [يشار إليه فيما يلي بـ "تقرير الفريق"]، ص 6، (13 أيلول/سبتمبر 2021).

³⁰ نفس المرجع.

³¹ تقرير "بلد يتداعى"، الحاشية رقم 7 أعلاه، ص 64.

³² تقرير الخبراء البارزين، الحاشية رقم 29 أعلاه، ص 7.

IV. التجويع كأسلوب حرب

قامت مواطنة وهيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير الحكومية بتوثيق غارات جوية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات وهجمات مدفعية التي دمرت أو ألحقت أضرارًا بأعيان مدنية ضرورية لتلبية احتياجات الغذاء والماء للمدنيين في اليمن.³³ ومع السيطرة شبه الحصرية على القوة الجوية في النزاع، أصابت غارات التحالف المنشآت الزراعية والبنية التحتية للمياه ومعدات الصيد وشبكات النقل، وفي كثير من الحالات دون وجود هدف عسكري واضح في محيط المستهدفة المنطقة.³⁴

ويحظر القانون الدولي الإنساني بشكل صريح تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.³⁵ علاوة على ذلك، أوضح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه سواء في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، فإن استخدام تجويع المدنيين كأسلوب حرب قد يشكل جريمة حرب.³⁶ وبالمثل، في حين أن المملكة العربية السعودية ليست طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن المادة 8 تحدد الاستخدام المتعمد لتجويع المدنيين كجريمة حرب، وتتمتع المحكمة الجنائية الدولية باختصاص مقاضاتها.³⁷

تشمل الأمثلة التي تشكل مثل هذه الانتهاكات ما يلي:

- في 14 أكتوبر 2021، شنت طائرات التحالف بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة هجومًا جويًا بغارتين في منطقة الجوبة بمحافظة مأرب. استهدفت الغارة الأولى بئر هجر تمره حيث يقع مشروع مياه الجوبة، واستهدفت الغارة الثانية خط أنابيب المياه في منطقة متنة في موقع خزان مياه مشترك. وقد منعت هذه الغارتان إلى خروج المشروع عن الخدمة وحرمان خمس عزل مستفيدة من المشروع، وهي: (واسط، المسيل، أبا الصيد، الذراع، الخانق).³⁸
- في 4 يوليو 2019، نفذ التحالف بقيادة السعودية والإمارات غارة جوية على مزرعة الطويل التي تبلغ مساحتها 374 ألف متر مربع، والتي تقع في قرية بني غضابي، منطقة الجر، مديرية عبس، محافظة حجة. دمرت الغارة مضخة المياه وشبكة الري وخلايا النحل - وهي أجزاء من المزرعة التي كانت مصدرًا للغذاء والدخل لحوالي 172 فردًا. لم تحدد مواطنة أي أهداف عسكرية في المزرعة أو بالقرب منها أثناء الغارة، ووفقًا للشهود، كان كل الأشخاص في المزرعة من المدنيين أثناء الغارة.³⁹

³³ صناع الجوع، الحاشية رقم 5 أعلاه، ص 126.

³⁴ نفس المرجع.

³⁵ ينص البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربع، المادة. على أنه "يُحظر مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو جعل الأشياء غير مجدية ... الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل المواد الغذائية والمناطق الزراعية ... المحاصيل والماشية ومنشآت وإمدادات مياه الشرب وأعمال الري"، البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف، الحاشية 14 أعلاه، المادة. 14.

³⁶ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2417، 18 مايو/ أيار 2018.

³⁷ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعمم بوصفه الوثيقة A/CONF.183/9 (آخر تعديل عام 2010)، المادة 8 (2)

(ب) '25' (17 تموز/ يوليو 1998).

³⁸ تقرير "بلد يتداعى"، الحاشية رقم 7 أعلاه، ص 48.

³⁹ صناع الجوع، الحاشية رقم 5 أعلاه، ص 139-144.

V. الاحتجاز

يحظر القانون الدولي الإنساني (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) الاحتجاز التعسفي. يضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في الحرية وينص على أنه لا يجوز إخضاع أي شخص للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي.⁴⁰ وبالمثل، تنص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والمملكة العربية السعودية طرف فيها أيضاً، على عدم حرمان أي طفل من حريته بشكل غير قانوني أو تعسفي.⁴¹

تشمل الأمثلة التي تشكل مثل هذه الانتهاكات ما يلي:

- منذ يونيو/حزيران 2019، قامت قوات التحالف بتعذيب ما لا يقل عن خمسة محتجزين وإخفائهم قسراً لمدة ثلاثة إلى خمسة أشهر أثناء نقلهم بشكل غير قانوني من اليمن إلى المملكة العربية السعودية دون تقديم معلومات عن مكان وجودهم. وكان بعض المختفين متظاهرين يحتجون على وجود القوات السعودية في الغيضة بمحافظة المهرة.⁴²

VI. الهجمات على المهاجرين

قامت مواطنة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان بالتحقيق في الهجمات التي شنتها القوات السعودية ضد المهاجرين في اليمن وتوثيقها. في الفترة ما بين يناير 2019 وديسمبر 2022، وثقت مواطنة 17 واقعة رصاص حي، و12 هجوماً برياً، وواقعة تعذيب واحدة ضد المهاجرين الأفارقة من قبل حرس الحدود السعودي.⁴³ في نفس الوقت، نفذ التحالف بقيادة السعودية والإمارات ثلاث هجمات جوية استهدفت مهاجرين أفارقة.⁴⁴ من المحتمل أن ترقى هذه الاعتداءات إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ينص القانون الدولي الإنساني على حماية المدنيين ومعاملتهم بشكل إنساني في جميع الظروف دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو العقيدة أو الجنس أو مكان الميلاد أو الثروة أو غيرها من المعايير المماثلة.⁴⁵ وبالمثل، ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، يحق لهم التمتع بنفس حقوق الإنسان كأي فرد آخر.⁴⁶

تشمل الأمثلة التي تشكل مثل هذه الانتهاكات ما يلي:

- في 12 مايو 2022، تم العثور على جثث لمهاجرين يمينيين وإثيوبيين بالقرب من مرفق احتجاز سعودي غير رسمي في منطقة شويرة بمحافظة الدائر بمنطقة جازان بالمملكة العربية السعودية. ومن بين الجثث اليمنية السبع التي تم العثور عليها داخل المجموعة، أصيبت بطلقات نارية، وبدا أن خمسة منها كانت ضحايا للتعذيب. وذكر طبيب فحص

⁴⁰ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة التاسعة، 16 ديسمبر 1966.

⁴¹ القرار 25/44، اتفاقية حقوق الطفل [يشار إليها فيما يلي باسم "اتفاقية حقوق الطفل"]، المادة 37 (ب) (20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989). انظر أيضاً، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ينص على أنه "لا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا لأسباب ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون".

⁴² اليمن: القوات السعودية تعذب وتخفي اليمنيين، هيومن رايتس ووتش (25 مارس/ آذار 2020)،

<https://www.hrw.org/ar/news/2020/03/25/339675>

⁴³ مقابلات وزيارات ميدانية أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في الفترة من 5 أبريل 2020 إلى 12 ديسمبر 2022.

⁴⁴ نفس المرجع.

⁴⁵ المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، الحاشية 8 أعلاه.

⁴⁶ "المعايير الدولية التي تحكم سياسة الهجرة"، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

<https://www.ohchr.org/en/migration/international-standards-governing-migration-policy>

جثث المواطنين اليمنيين أن الأفراد تعرضوا "لعنف خارجي شديد للغاية باستخدام أداة صلبة" و "إصابة بالتيار الكهربائي". فشلت المملكة العربية السعودية في منع الانتهاكات ضد المهاجرين في أراضيها وإجراء تحقيقات ذات مصداقية في هذه الانتهاكات.⁴⁷

- في 30 ديسمبر 2021، أطلق حرس الحدود السعودي النار على لاجئين صوماليين، شخص بالغ وطفل يبلغ من العمر 17 عامًا، في منطقة الخالص، مديرية منبه، محافظة صعدة.⁴⁸ تم إطلاق النار على الضحايا من موقع "الملاحظة 55"، حيث كان حرس الحدود السعودي متمركزًا في الأراضي السعودية، وتم نقلهم لاحقًا إلى مستشفى السلام السعودي.⁴⁹ وقال شاهد عيان لمواطنة: "أصيب الطفل برصاصة في وجهه. كانت الرصاصة من النوع المتفجر الذي أدى إلى تمزقات في الوجه على الخد الأيسر".⁵⁰
- في 16 فبراير 2021، أطلق حرس الحدود السعودي النار على اثنين من المهاجرين الإثيوبيين وأصيبوا بجروح خطيرة، وهما شخص بالغ وطفل يبلغ من العمر 15 عامًا، في منطقة الرقو في منطقة منبه بمحافظة صعدة. كان المهاجرون يعبرون الحدود السعودية للحصول على فرصة عمل وأصيبوا بجروح خطيرة.⁵¹ وقال عامل صحي لمواطنة: «تم نقل الضحايا لتلقي العلاج إلى مستشفى السلام السعودي في صعدة. لقد تلقوا العلاج لمدة ثلاثة أيام. ثم تم اعتقالهم من قبل جماعة أنصار الله بتهمة تهريب المهاجرين». ⁵²
- ووثقت مواطنة واقعتين إضافيتين لخمسة مهاجرين أفارقة تم إطلاق النار عليهم من قبل حرس الحدود السعودي أثناء محاولتهم عبور الحدود بين صعدة والمملكة العربية السعودية.⁵³

VII. المساءلة

يجب أن تتحمل المملكة العربية السعودية المسؤولية عن عدم التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يتطلب القانون الدولي لحقوق الإنسان من الدول ضمان أو تأمين أو ضمان التمتع الفعلي بحقوق الإنسان. يعتبر هذا الالتزام - المنصوص عليه في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ⁵⁴ والفقهاء الدولي - التزامًا بالقانون الدولي العرفي.⁵⁵

⁴⁷ مواطنة، "مجموعة من جثث المهاجرين التي تم العثور عليها بالقرب من مرفق احتجاج غير رسمي في الأراضي السعودية"، (19 سبتمبر/ أيلول 2022) <https://mwatana.org/en/migrants-bodies/>.

⁴⁸ مقابلات وزيارات ميدانية أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في 18 يناير 2022.

⁴⁹ نفس المرجع.

⁵⁰ مقابلة أجرتها مؤسسة مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، في 18 يناير 2021.

⁵¹ تقرير "بلد يتداعى"، الحاشية رقم 7 أعلاه، ص 107.

⁵² مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل صحي، في 10-11 مارس 2021.

⁵³ مقابلات وزيارات ميدانية أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في 9 فبراير 2021 و 19 يناير 2022.

⁵⁴ انظر المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والمادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل؛ والمادة 4 (1) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

⁵⁵ الحق في الانتصاف والتعويض عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، [يشار إليه فيما يلي باسم "دليل الممارسين"]، لجنة الحقوق

الدولية، الطبعة المنقحة، 19 (2018). <https://www.icj.org/wp-content/uploads/2018/11/Universal-Right-to-a-Remedy-Publications-Reports-Practitioners-Guides-2018-ENG.pdf>.

بالإضافة إلى التزاماتها الموضوعية، تقع على عاتق الدول أيضاً التزامات إجرائية في مجال حقوق الإنسان. وقد أوضحت اللجنة المعنية⁵⁶ بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)⁵⁷ أنه يجب على الدول ليس فقط اتخاذ تدابير تشريعية أو تدابير أخرى لإعمال الحقوق، بل يجب عليها أيضاً (1) التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان؛ (2) توفير سبل انتصاف فعالة لانتهاكات حقوق الإنسان، (3) تقديم مرتكبي انتهاكات معينة إلى العدالة، (4) تقديم تعويضات للضحايا.⁵⁸

فالشرط الذي يقضي بوجوب مساءلة الدول عن عدم التقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان موجود ليس فقط داخل الأراضي السيادية للدولة، ولكن في ظل ظروف معينة، وكذلك خارج الحدود الإقليمية، كما هو الحال في المناطق الجغرافية التي تمارس فيها الدول سيطرة فعلية.⁵⁹ ونظراً للسيطرة التي تمارسها المملكة العربية السعودية على العمليات العسكرية للتحالف، ومشاركة قواتها العسكرية في مثل هذه العمليات، ودرجة السيطرة التي تمارسها على الدخول إلى الجو والموانئ البحرية اليمنية، ينبغي تحميل المملكة العربية السعودية المسؤولية عن الانتهاكات المتعلقة بأفعالها. ويمتد ذلك إلى الانتهاكات التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالأراضي اليمنية.

تقاعس المملكة العربية السعودية عن التحقيق في انتهاكاتها الواضحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

الخطوة الأولى نحو المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان هي التحقيق في الانتهاكات المزعومة. ينبغي أن تكون التحقيقات في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستقلة ومحيدة وسريعة وشاملة وفعالة وذات مصداقية وشفافة.⁶⁰ فشلت المملكة العربية السعودية ودول التحالف الأخرى في اتخاذ التدابير المناسبة للوفاء بهذا الالتزام القانوني فيما يتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها الناس في اليمن. يركز التحليل التالي بشكل خاص على عدم كفاية جهود المساءلة من جانب المملكة العربية السعودية.

في محاولة مزعومة لإنشاء آلية تحقيق، أنشأ التحالف بقيادة السعودية والإمارات فريق المشترك لتقييم الحوادث (JIAT). تتمثل ولاية الفريق المشترك في "التحقيق في الحقائق وجمع الأدلة وإعداد التقارير والتوصيات" بشأن هجمات التحالف في اليمن.⁶¹ ومع ذلك، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن تحقيقات الفريق المشترك فشلت في تلبية المعايير الدولية للشفافية والحياد والاستقلالية من خلال إجراء تحقيقات دون منهجية شفافة أو من خلال تحليل قانون الحرب، مما أدى إلى استنتاجات غير دقيقة.⁶² كما لم يرق الفريق المشترك بالتحقيق الجاد في بعض انتهاكات القانون الدولي أو معالجتها، بما في ذلك الاستخدام المحتمل من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات للذخائر العنقودية المحظورة على نطاق واسع في اليمن. وعلاوة على ذلك،

⁵⁶ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31 بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، مستند أممي رقم 2004/CCPR/C/74/CRP.4/Rev.6.

⁵⁷ اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التعليق العام رقم 7 بشأن عمليات الإخلاء القسري والحق في السكن اللائق، مستند أممي رقم 1997/HRI/GEN/1/Rev.6، ص 45.

⁵⁸ الحق في الانتصاف والتعويض... دليل الممارسين، الحاشية 55 أعلاه، ص 21-22.

⁵⁹ "الأثار القانونية لإقامة جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة": بعض الملاحظات الأولية على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (2004) محكمة العدل الدولية 136، الفقرة 109؛ لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31 بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، (2004) UN Doc CCPR / C / 74 / CRP.4 / Rev.6، الفقرة 10؛ قضية السكيبي وآخرين ضد المملكة المتحدة، ECtHR App. رقم 07/55721.

⁶⁰ التعليق العام 36، الفقرة 28 بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6 (2018).

⁶¹ التخفي خلف مسمى التحالف، غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن، هيومن رايتس ووتش، 24 أغسطس/ آب 2018. <https://www.hrw.org/ar/report/2018/08/24/321727>

⁶² نفس المرجع.

فإن العديد من الانتهاكات الواضحة لقوانين الحرب التي ارتكبتها التحالف بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة تظهر أدلة على انتهاكات جنائية فردية فشل الفريق المشترك في التحقيق فيها؛ وهذا الفشل هو في حد ذاته انتهاك لقوانين الحرب.⁶³

كما أنشأ التحالف بقيادة السعودية والإمارات، إلى جانب الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، اللجنة المشتركة لمنح المساعدات الإنسانية الطوعية للمتضررين في اليمن (اللجنة المشتركة) لفريق «المساعدات» للمتضررين من عمليات التحالف.⁶⁴ وعلى غرار الفريق المشترك لتقييم الحوادث JIAT، فشلت اللجنة المشتركة في دعم المعايير القانونية الدولية المتعلقة بالشفافية والحياد في التحقيقات.

عدم محاسبة المملكة العربية السعودية على الانتهاكات التي ارتكبتها في اليمن

بعد إجراء تحقيقات في انتهاكات التحالف المزعومة بقيادة السعودية والإمارات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تلبي المعايير الدولية، يقع على عاتق المملكة العربية السعودية التزام قانوني دولي بمحاسبة المسؤولين. وعلى غرار جهود التحقيق، فشلت المملكة العربية السعودية بالمثل في محاسبة المسؤولين عن انتهاكات التحالف بقيادة السعودية والإمارات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ضد المدنيين في اليمن بشكل كافٍ من خلال الإجراءات القانونية المناسبة.

في تحديث المساءلة لعام 2021، أفاد فريق الخبراء البارزين GEE أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث JIAT قد أكمل ما مجموعه 200 تحقيق منذ إنشائه في عام 2016.⁶⁵ ومن بين التحقيقات الـ 18 التي جرت في دورة الإبلاغ هذه، تم الإبلاغ عن ثماني حالات فقط من الغارات الجوية للفصل فيها من قبل المحكمة العسكرية في المملكة العربية السعودية. ومن بين القضايا الثماني، تم الانتهاء من المرحلة الابتدائية للمحاكمة العسكرية في قضية واحدة فقط، وقيل إن قضيتين أخريين على وشك الانتهاء، وقضية إضافية أحيلت إلى المدعين العامين العسكريين. وفيما يتعلق بكل من هذه الحالات، أشار فريق الخبراء البارزين إلى عمومية الجرائم التي تمت مقاضاتها في قانون العقوبات العسكري السعودي لعام 1947، والذي لا يبدو أنه يغطي صراحة جرائم الحرب المعترف بها دوليًا.⁶⁶ طلب فريق الخبراء البارزين مزيدًا من المعلومات حول طبيعة إحالات الفريق المشترك لتقييم الحوادث وطبيعة وحالة الإجراءات الوطنية، لكنه فشل في تلقي أي رد بحلول 31 يوليو 2021، قبل بضعة أشهر فقط من حله في أكتوبر 2021. وبوجه عام، أعرب فريق الخبراء البارزين عن قلقه "من أن أعضاء التحالف، ولا سيما المملكة العربية السعودية...، لا يتصرفون بالسرعة المناسبة أو الاجتهاد أو الشفافية في متابعة التحقيقات والملاحقات القضائية وأن المحاكمات قد لا تعكس خطورة انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي يُحتمل أن تنطوي عليها".⁶⁷ كما شددت المجموعة على أهمية التحقيق في انتهاكات أخرى غير تلك المتعلقة بالغارات الجوية، بالنظر إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن التحالف بقيادة السعودية والإمارات قد ارتكب انتهاكات تتعلق بالاحتجاز التعسفي والتعذيب بما في ذلك العنف الجنسي وتجنييد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية.⁶⁸

⁶³ نفس المرجع.

⁶⁴ إنشاء آلية لتوزيع المساعدات للمتضررين من العمليات العسكرية للتحالف في اليمن، سبأ نت، 30 أغسطس 2018،

<https://www.sabanew.net/viewstory/37824>

⁶⁵ "رد التحالف على التقرير الرسمي الثالث لمجموعة الخبراء البارزين"، الفقرة 24 (7 أكتوبر 2020). <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/yemen-gee/index>

⁶⁶ نفس المرجع، فالمادة 29 من الفصل 4 من قانون العقوبات العسكري السعودي، على سبيل المثال، تسرد عدة فئات من الجرائم مثل سوء الاستخدام العسكري، وسوء الاستخدام في الإدارة العسكرية، وانتهاك اللوائح والتعليمات العسكرية، ولكنها لا تشير بشكل محدد إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي و/أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

⁶⁷ نفس المرجع.

⁶⁸ نفس المرجع.

علاوة على ذلك، في حالتين إضافيتين أوصى بهما الفريق المشترك بشأن "إجراءات المساءلة"، أشار فريق الخبراء البارزين إلى أن الأفراد الذين تم تحديدهم للملاحقة القضائية المحتملة كانوا فقط أولئك الذين يشغلون مناصب صغيرة.⁶⁹ وقد وُصف خطأ الأفراد ذي الصلة في هذه القضايا بأنه حالة استثنائية لعدم التقيد بقواعد الاشتباك بدلاً من خرق محتمل للقانون الدولي الإنساني، وتحديدًا الالتزام باحترام مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم.⁷⁰

وجدت مواطنة لحقوق الإنسان أيضًا أنه اعتبارًا من عام 2021، أوصى الفريق المشترك بتقديم المساعدة لضحايا 40 غارة جوية فقط، من بين حوالي 200 واقعة علق عليها الفريق.⁷¹

دور المملكة العربية السعودية في حل فريق الخبراء البارزين GEE والحاجة إلى المساءلة المستقبلية:

في سبتمبر 2017، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (HRC) فريقًا من الخبراء البارزين (GEE) للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن وتقديم توصيات عامة بشأن تحسين حالة حقوق الإنسان.⁷² في أكتوبر 2021، تم رفض قرار تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين GEE بعد أن صوتت 21 دولة ضده.⁷³ نجحت المملكة العربية السعودية ودول أخرى، باستخدام التهديدات والحوافز، في إقناع عدد كافٍ من الدول بالتصويت ضد الإجراء.⁷⁴ وقد أدى الفراغ الناتج في البنية التحتية للمساءلة إلى زيادة الهجمات المدنية في اليمن، مما زاد من إفلات المخالفين من العقاب وجعل إمكانية تحقيق العدالة والإنصاف تبدو غير قابلة للتحقيق.⁷⁵

تحد المخاوف الخطيرة المتعلقة بإقامة العدل في اليمن وتسييس النظام القضائي⁷⁶ من إمكانية أن تؤدي التحقيقات التي تجريها الهيئات التي أنشأتها الأطراف المتحاربة، بما في ذلك لجنة التحقيق الوطنية التي شكلتها الحكومة اليمنية والفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع للتحالف، إلى تحقيق العدالة المجدية للضحايا على المدى القصير أو المتوسط.⁷⁷ كما فشل نظام العدالة المحلي في المملكة العربية السعودية في تقديم مسار قابل للتطبيق لمتابعة المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة خلال النزاع في اليمن، وذلك بسبب عدم وجود قوانين تعاقب الجرائم الدولية، وعدم

⁶⁹ نفس المرجع.

⁷⁰ نفس المرجع.

⁷¹ "عدنا إلى الصفر"، مواطنة، الحاشية 4 أعلاه، ص 83.

⁷² مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة والثلاثون، المساعدة التقنية وبناء القدرات في اليمن (3 أكتوبر/تشرين الأول 2017).

⁷³ الأعضاء الجدد في المجلس والدول الأعضاء الحالية التي صوتت ضد القرار: البحرين، بنغلاديش، بوليفيا، بوركينا فاسو، الصين، كوبا، إريتريا، غابون، الهند، إندونيسيا، ليبيا، موريتانيا، باكستان، الفلبين، الاتحاد الروسي، السنغال، الصومال، السودان، توغو، أوزبكستان وفنزويلا. "الفشل الذريع للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تجديد التحقيق في اليمن هو دعوة للاستيقاظ"، المركز العالمي لمسؤولية الحماية (13 أكتوبر 2021) انظر: <https://reliefweb.int/report/yemen/un-human-rights-council-member-states-objection-renew-yemen-investigation-wake>.

⁷⁴ "عدنا إلى الصفر"، مواطنة، الحاشية 4 أعلاه، ص 39.

⁷⁵ "عام قاتم على الرغم من الهدنة"، إحاطة صحفية عن حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2022 مواطنة لحقوق الإنسان، 5 يناير/كانون الثاني 2023. <https://mwatana.org/annualbreif2022>.

⁷⁶ GEE، "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والاساءات منذ سبتمبر 2014"، مستند أممي رقم A/HRC/45/6 (28 سبتمبر 2020)، الفقرة 93، <https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/2020-09-09-report.pdf>.

⁷⁷ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تنفيذ المساعدة التقنية المقدمة إلى لجنة التحقيق الوطنية للتحقيق في مزاعم الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن"، مستند أممي رقم A/HRC/45/57 (2 سبتمبر 2020)، الفقرة 18، <https://undocs.org/en/A/HRC/45/57>؛ مواطنة لحقوق الإنسان، "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: أعطوا الأولوية للمساءلة والإنصاف في اليمن"، (29 سبتمبر 2020)، <https://mwatana.org/en/prioritize-yemen-accountability-and-redress/>.

استقلالية القضاء و/أو عدم الامتثال لمعايير المحاكمة العادلة في الإجراءات الجنائية حتى الآن. ولا تزال الحاجة إلى آلية دولية تركز على المساءلة الجنائية ذات أهمية كبيرة.

الحق القانوني للأفراد في الانتصاف والتعويض

يقع على عاتق الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية الالتزام القانوني بتوفير سبل الانتصاف⁷⁸ والتعويضات⁷⁹ للمدنيين الذين تعرضوا للأذى في النزاع. وقد ذكرت محكمة العدل الدولية الدائمة أن الحق في التعويضات ينبع من مبادئ قانونيين دوليين أساسيين: أن الخطأ الدولي يولد التزاماً على مرتكب الفعل بالجبر، وأن التعويض يجب أن يزيل عواقب الفعل غير القانوني.⁸⁰

يتم دعم المبدأ القائل بأن انتهاكات القانون الدولي تنشئ التزاماً بالتصحيح في كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تلتزم المملكة العربية السعودية، إلى جانب الدول الأخرى في التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات العربية المتحدة، بتقديم تعويضات للضحايا المدنيين لأخطائهم الدولية في اليمن. وحتى الآن، لم يفوا بهذه الالتزامات.⁸¹

على سبيل المثال:

- في صيف عام 2019، أسقط التحالف بقيادة السعودية والإمارات قنبلة على مبنى سكني من أربعة طوابق في صنعاء. أسفر الهجوم عن مقتل ثمانية مدنيين، من بينهم خمسة أطفال وامرأة واحدة، وإصابة 77 آخرين على الأقل، وإلحاق أضرار أو تدمير خمسة مبان سكنية. وفي وقت لاحق، صدر بيان يدعي أن القنبلة "انحرفت" عن "هدفها العسكري المشروع". أجرت مواطنة مقابلات مع ثلاثة أشخاص تضرروا من الغارة الجوية، ولم يتلق أي منهم مدفوعات أو أي شكل من أشكال المساءلة من التحالف أو الحكومة المعترف بها دولياً.⁸²

⁷⁸ يستخدم مصطلح "الانتصاف" للإشارة إلى سبل الانتصاف الإجرائية عن الانتهاكات.

⁷⁹ يشير مصطلح الجبر إلى الالتزام بتقديم رد الاعتبار والتعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، مستند أممي رقم CCPR/C/21/Rev.1/Add.13 (2004)، الفقرة 16.

⁸⁰ قضية مصنع تشوزو (دفعت بولندا تعويضاً لألمانيا لخرقها اتفاقاً تم إبرامه بينهما)، محكمة العدل الدولية الدائمة 1928. أنظر أيضاً: انظر أيضاً كريستين بيكيرلي وعلي جميل، "الضرورة الملحة لجبر ضرر المدنيين في اليمن"، مواطنة لحقوق الإنسان (13 يوليو/ تموز 2022).

⁸¹ تقرير مواطنة، عدنا إلى الصفر، (2022). <https://mwatana.org/en/reparations-for-civilians/>.

⁸² مواطنة، عدنا إلى الصفر، الحاشية رقم 4 أعلاه، ص 78.

- قال سائق سيارة أجرة يبلغ من العمر 58 عامًا "كريم" إنه وابنته أصيبا في الإضراب وأن "عائلته اضطرت إلى الفرار وتم تهجيرهم إلى منزل أحد الأقارب". وذكر أنه "لا توجد عدالة... ولكن التعويض عن الأضرار هو الأهم".⁸³ وقال ضحية أخرى، "عبد الله"، إن أربعة من أطفاله قتلوا في الضربة وأقر بأن "المساءلة الجنائية مهمة ولكن... من سيعوضني عن فقدان أطفالي ومنزلي؟"⁸⁴

⁸³ نفس المرجع، ص 97.

⁸⁴ نفس المرجع.

VIII. التوصيات

- يجب على المملكة العربية السعودية، سواء من تلقاء نفسها أو في عمليات التحالف، تحليل القواعد الحالية للمشاركة العسكرية والتأكد من أن جميع العمليات والإجراءات التشغيلية تتوافق مع معايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- يجب على المملكة العربية السعودية تحسين جمع المعلومات الاستخباراتية للتمييز الفعال بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين.
- يجب على المملكة العربية السعودية ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لجميع الأفراد المتضررين من الصراع في اليمن. وعند القيام بذلك، يجب أن تضمن الوصول غير المقيد إلى المطارات والموانئ البحرية والحدود البرية والطرق لتعزيز حقوق الأفراد في الحياة والغذاء والماء والحصول على الرعاية الطبية.
- يجب على المملكة العربية السعودية التأكد من أنها لا تستهدف الأهداف المدنية الضرورية لتلبية احتياجات الغذاء والماء للناس في اليمن، بما في ذلك المرافق الزراعية والبنية التحتية للمياه ومعدات الصيد وشبكات النقل.
- يجب على المملكة العربية السعودية إنهاء استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة في المناطق المأهولة بالسكان لحماية المدنيين بشكل أفضل.
- يجب على المملكة العربية السعودية أن تتوقف فوراً عن الاحتجاز غير القانوني والتعذيب والاختفاء للأفراد.
- يجب على المملكة العربية السعودية وقف جميع الهجمات على المهاجرين وضمان الحماية والمعاملة الإنسانية للمدنيين في جميع الظروف دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو العقيدة أو الجنس أو مسقط الرأس أو الثروة أو غيرها من المعايير المماثلة.
- على المملكة العربية السعودية التحقيق في جميع الوقائع الواردة في هذا التقرير، وكذلك جميع الهجمات الأخرى التي يُزعم أنها انتهكت قوانين الحرب، بطريقة موثوقة ونزيهة وشفافة. علاوة على ذلك، يجب على المملكة العربية السعودية ضمان أن تولي جميع هذه التحقيقات الاعتبار الكافي للمعلومات المتعلقة بالوقائع التي جمعتها مجموعات الرصد الخارجية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.
- على المملكة العربية السعودية ضمان إتاحة المعلومات العامة على الفور فيما يتعلق بالقضايا قيد التحقيق وإحالتها للملاحقة القضائية من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث، فضلاً عن أي تدابير مساهمة أخرى اتخذتها الحكومة السعودية حتى الآن. علاوة على ذلك، يجب على المملكة العربية السعودية ضمان إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية بالسرعة المناسبة وبغناية وشفافية وأن تعكس خطورة الجرائم المحتملة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- يجب على المملكة العربية السعودية توفير سبل الانتصاف الفعالة والتعويض عن الانتهاكات والجرائم الدولية لجميع الضحايا في اليمن، بما في ذلك أولئك الذين عانوا من الأذى الجسدي والعقلي بسبب الهجمات الجوية غير القانونية، والقيود المفروضة على الوصول إلى المساعدات الإنسانية، والاحتجاز غير القانوني، والأضرار المتعلقة بوضع المهاجرين.
- على المملكة العربية السعودية أن تدعم كيانات الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والمحققين الجنائيين الآخرين والتعاون معهم بشكل كامل، عند الاقتضاء، حتى يمكن التحقيق في مزاعم السلوك غير القانوني بشكل صحيح، بما في ذلك الجرائم الدولية، من قبل جميع أطراف النزاع، وتوثيقها، ومحاسبة مرتكبيها.
- يجب على المملكة العربية السعودية دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الأعمال العدائية والتوصل إلى سلام مستدام وشامل وضمان المساءلة والتعويض عن الانتهاكات والجرائم الجسيمة.

I. أسئلة

- في ردها على تقرير الاستعراض الدوري الشامل⁸⁵، ذكرت المملكة العربية السعودية أنه تم إنشاء صندوق لدعم المساعدة الإنسانية «الطوعية» للأشخاص «المتضررين سلباً من العمليات العسكرية الجارية في اليمن». ما هي العمليات لتحديد من هو المستفيد من هذا التمويل؟ كم عدد الأفراد الذين تلقوا المساعدة من هذا الصندوق؟
- في ردها على تقرير الاستعراض الدوري الشامل⁸⁶، ذكرت المملكة العربية السعودية أنه تم إنشاء لجنة «لاستخلاص الدروس» من العمليات العسكرية حتى يمكن «دمجها في قواعد الاشتباك». ما هي «الدروس» التي استخلصتها هذه اللجنة؟ عندما ثبت أن قواعد الاشتباك ربما انتهكت، ما هي الخطوات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لضمان المساءلة؟
- خلص الفريق المشترك لتقييم الحوادث JIAT إلى أن «بعض الأخطاء غير المقصودة قد ارتكبت» خلال العمليات العسكرية التي نفذها التحالف بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة في اليمن. ما هي التوصيات التي قدمها الفريق المشترك في مساءلة الأطراف المسؤولة؟ كيف يخطط الفريق المشترك لإصلاح الضرر الناجم عن مثل هذه الأخطاء؟
- أشارت تقارير موثوقة إلى أن المملكة العربية السعودية استخدمت التهديدات أو الحوافز في مجلس حقوق الإنسان للضغط من أجل حل فريق الخبراء البارزين. ما هي الالتزامات التي ترغب المملكة العربية السعودية في تقديمها لدعم آليات أو إجراءات المساءلة الدولية المستقبلية؟
- بعد الالتزامات التي تم التعهد بها في التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية لعام 2018،
 - ما هي الآليات والإجراءات التي تم تنفيذها لمنع استهداف المدنيين، أو الانخراط في هجمات عشوائية أو غير متناسبة على المدنيين، في العمليات العسكرية؟
 - كيف حققت المملكة العربية السعودية في الادعاءات المتعلقة باستهداف المدنيين، وكيف تقارن هذه التحقيقات بالمعايير الدولية للتحقيقات الموثوقة والعادلة والمستقلة؟

⁸⁵ ملحق: نتائج الاستعراض؛ الاستعراض الدوري الشامل: الدورة الثالثة، المملكة العربية السعودية، 26 فبراير 2019. متاح على الرابط التالي:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/054/17/PDF/G1905417.pdf?OpenElement>

⁸⁶ المرجع نفسه.